

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

يوليو 2019

المحتويات

1	مقدمة.....
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
1	1.1 تقرير وحدة البحوث الاقتصادية عن دولة الكويت.....
4	2.1 تقرير الاستقرار المالي.....
7	3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
9	4.1 التطورات النقدية.....
12	5.1 سوق الأوراق المالية.....
13	6.1 معدل التضخم.....
14	7.1 التطورات النفطية.....
17	ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية.....
17	1.2 تطورات الميزانية العامة السعودية.....
18	2.2 آفاق الاقتصاد الخليجي 2020/2019.....
18	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
18	1.3 الصين والعالم.....
19	2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
19	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
20	2.2.3 معدل البطالة.....
21	3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
21	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
22	2.3.3 معدل التضخم.....
23	4.3 تحديث صندوق النقد الدولي لمستجدات الاقتصاد العالمي.....

مقدمة

اهتم تقرير شهر يوليو 2019 بالعديد من التطورات الاقتصادية المحلية، والتي شملت تقرير وحدة البحوث الاقتصادية في مجلة "الاكونومست" البريطانية عن الاقتصاد الكويتي، والذي أشار إلى عدد من أهم مؤشرات الاقتصاد الكويتي. ثم تطور السوق العقاري في الربع الثاني لعام 2019. وكذلك تطور ميزان المدفوعات الكويتي، ومكوناته، للربع الأول من نفس العام. ثم الإشارة إلى نتائج تقرير وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" عن الاقتصاد الكويتي واستمرار درجة التصنيف الائتماني، والنظرة للآفاق المستقبلية. بعد ذلك تمت الإشارة إلى تقرير "الاستقرار المالي" الصادر من بنك الكويت المركزي لعام 2018. ثم انتقل الاهتمام لعرض سلوك سعر صرف الدينار أمام أهم العملات الدولية خلال شهر يوليو، وتطور عدد من المؤشرات النقدية، وسلوك سوق الأوراق المالية. ثم عرض تطورات التضخم والتطورات النفطية.

ثم انتقل الاهتمام للتطورات الاقتصادية الخليجية من خلال الإشارة لأوضاع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للربع الثاني من عام 2019، وآفاق الاقتصاد الخليجي الخاصة ببنك الكويت الوطني.

ثم تم عرض آخر تطورات الاقتصاد الدولي من خلال علاقة الصين بالاقتصاد العالمي، وتطور عدد من مؤشرات الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، وأهم ما جاء في تحديث تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي، والمحدّث في يوليو 2019.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تقرير وحدة البحوث الاقتصادية عن دولة الكويت

صدر عن هذه الوحدة، بداية شهر أغسطس 2019، تقريراً يتضمن تقييماً للأوضاع السياسية والاقتصادية. وسنركز هنا على الإشارة للموضوعات الاقتصادية التي تضمنها التقرير. ففي مجال السياسة المالية، يعنقد التقرير بأن أسعار النفط السائدة في عام 2018، كمتوسط (71.1) دولار/برميل (والتي نتج عنها خفصاً بعجز الميزانية ليصل إلى 0.4% من الناتج المحلي

الإجمالي)، سوف تخفض، أي الأسعار، عام 2019، إلى (67.7) دولار/ برميل، الأمر الذي سيوسّع العجز كنسبة من الناتج ليصل إلى (3.4%). أما بخصوص ضريبة الأعمال (بمعدل 10%) فلا زالت على الرف، اعتقاداً بأنها ستقلل الميزة التنافسية لدولة الكويت مقارنة مع دول الجوار.

ويعتقد التقرير بأن إجراءات تعبئة الإيرادات، مثل ضريبة القيمة المضافة (5%) عام 2021، وخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، يمكن أن يساهم في تقليل العجز. وعليه، فإن العجز، عام 2021/2020، يمكن أن يقل من (7.8%) من الناتج إلى (1.9%) عام 2023/2022. على أن تتحول حالة العجز إلى فائض عام 2024/2023 ليصل إلى (0.4%) من الناتج.

ووفقاً لتقديرات التقرير فإن الصندوق السيادي يتمتع بأصول تزيد على (592) مليار دولار، بإدارة الهيئة العامة للاستثمار. كما أن رصيد الدين العام لازال في حدود (38.7%) من الناتج عام 2018، ويتوقع أن يرتفع إلى (42.2%) من الناتج نهاية عام 2019. الأمر الذي يوفر فسحة، من وجهة نظر التقرير، لاحتواء صدمة نفطية أخرى بأسعار النفط.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فلا زالت هذه السياسة تتبع سعر الفائدة المحدد من الاحتياطي الفيدرالي (حيث تهيمن حصة الدولار على حصص بقية العملات في السلة الخاصة بتحديد سعر صرف الدينار). ويتوقع التقرير استمرار هذا الربط. علماً بأن بنك الكويت المركزي استمر بتحديد سعر الخصم عند (3%)، رغم خفض الاحتياطي الفيدرالي هذا السعر بنحو 25 نقطة في يوليو 2019، مع توقع أن يقوم البنك المركزي بالخفض عام 2020.

وبقدر تعلق الأمر بمعدل النمو فلا زال القطاع النفطي يمثل أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الاتفاق لإعادة الإنتاج النفطي في المنطقة المقسومة مع المملكة العربية السعودية سوف لن يبدأ بالتأثير قبل إبريل 2020 بسبب التزامات الدولة بحصص خفض الإنتاج النفطي ضمن منظمة أوبك. علماً بأن معدل النمو الحقيقي وصل عام 2018 إلى (1.2%) (أنظر التقرير الاقتصادي لمكتب الوزير، عدد يونيو 2019)، وأن تقرير وحدة البحوث الاقتصادية يعتقد بارتفاع

هذا المعدل إلى (2.4%) عام 2019 وإلى (2.7%) عام 2020، بعدما يتم التوقف بالعمل بنظام حصص أوبك في النصف الثاني من عام 2020. وبعد الانتهاء من تنفيذ مشروعات البنية الأساسية سيرتفع معدل النمو، كمتوسط، إلى (3.2%) خلال الفترة (2021 – 2023).

ورغم دفع الحكومة بهدف التنويع إلا أن نصيب القطاع النفطي من الاستثمارات لازال قوياً، خلال فترة التنبؤ في التقرير (2019 – 2023). ويتجسد الهدف الرئيسي من هذه الاستثمارات في رفع طاقة التكرير، من خلال محطة الزور (16 مليار دولار)، وبطاقة (615) ألف برميل/ يوم. بالإضافة إلى مشروع الطاقة النظيفة (12 مليار دولار). ويتوقع التقرير أن يبدأ العمل بكلا المشروعين عام 2020، بعد سلسلة من التأخيرات.

ونظراً للمصدات المالية الضخمة للدولة، تمتلك الدولة القدرة على دعم الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي سيدعم النمو غير النفطي. إلا أن التقرير يحرص على أهمية تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأهمية التخلص من الروتين الحكومي، وذلك لتحفيز مشروعات الشراكة، من جهة، وإزالة العوائق أمام المستثمرين. وعليه، فإن التقرير يشير إلى محدودية الفرص الاستثمارية خارج القطاع النفطي خلال الفترة 2019 – 2023.

أما عن سلوك معدل التضخم، فيعتقد التقرير بأن هذا المعدل سيتجه للارتفاع البطيء ليصل إلى (0.9%) مقارنة مع (0.6%) عام 2018. وذلك بسبب انتعاش النمو الائتماني خلال النصف الثاني من عام 2019. وأن انخفاض أسعار السلع غير النفطية، خاصة أسعار الأغذية، عالمياً، سيعوّض التأثير السلبي للنمو الائتماني على التضخم عام 2019. مع احتمال ارتفاع التضخم عام 2020 إلى (1.7%) بسبب عودة أسعار الأغذية العالمية للارتفاع (ارتفاع التضخم المستورد). وليصل المعدل إلى (3.8%) عام 2021 عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام 2021. كما أن هناك عامل آخر سيؤثر على معدل التضخم وهو احتمال انتعاش سوق المساكن خلال نهاية فترة التنبؤ، وانتعاش الطلب التدريجي المحلي. إلا أن ارتفاع قيمة الدينار المتوقعة مقابل الدولار، واليورو، ستساعد في كبح تكلفة الواردات. الأمر الذي سيساهم في خفض معدل التضخم، عام 2022 – 2023، ليصل كمتوسط سنوي، إلى (3.3%). علماً بأن التقرير يتوقع أن يرتفع سعر

صرف الدينار ليصل، كمتوسط، إلى (0.277) فلس مقابل الدولار عام 2023، وبارتفاع عن (0.304) فلس في النصف الأول من 2019. وذلك ناتج عن الضعف التدريجي للدولار.

وأخيراً، يرى التقرير بأن القطاع الخارجي لازال يعتمد على النفط ومنتجاته وسيستمر هذا الوضع خلال الفترة 2019 – 2023. وأن فائض الحساب التجاري سيخفض، عام 2019، إلى (26.4%) من الناتج بسبب الالتزام بخفض الإنتاج النفطي، مع احتمال خفض آخر بالفائض عام 2020 (23.7% من الناتج) بسبب انخفاض آخر بأسعار النفط، ليعود إلى الاستقرار عند (26.1%) من الناتج، كمتوسط، خلال الفترة (2021 – 2023). مع توقع أن يساهم عجز حساب الخدمات في استمرار الحساب غير التجاري في حالة عجز خلال (2019 – 2023)، رغم الارتفاع في تدفقات الدخل في الحساب الأساسي (بسبب التعويضات من العراق بالإضافة إلى مبلغ 270 مليون دينار مستلمة في يوليو 2019. مع احتمال ارتفاع التحويلات ولكن بمعدل أقل (بفعل الدفع بسياسة التكويت). ومع ذلك سيبقى الحساب الثانوي/ حالة عجز (9%) من الناتج خلال الفترة (2019 – 2023). ويتوقع التقرير أن يتقلص فائض الحساب الجاري من (16.5%) من الناتج عام 2018، إلى (8.9%) من الناتج عام 2019 بسبب تقلص فائض الحساب التجاري. إلا أن تحسن الإنتاج النفطي، خلال فترة التنبؤ، جنباً إلى جنب مع تحسن أسعار النفط عام (2020 – 2021) سيساهم في فائض حساب جاري يبلغ، بالمتوسط، (13.5%) من الناتج خلال الفترة (2021 – 2023).

2.1 تقرير الاستقرار المالي

صدر عن بنك الكويت المركزي، يوليو 2019، تقرير الاستقرار المالي السابع لدولة الكويت عن عام 2018. ويمثل هذا التقرير أحد أشكال الإفصاح عن وضع هذا النوع من الاستقرار، ومن خلال الإحصاءات الموثوقة. ويتضمن التقرير خمسة فصول: دور الوساطة المالية للبنوك، وتقييم المخاطر، وربحية الجهاز المصرفي، وأهم تطورات الأسواق المحلية، وأخيراً نظم تسوية المدفوعات المالية بالدولة.

وفي مجال الوساطة المالية شهدت الأصول المصرفية نمواً بنحو (43%) عام 2018 بفعل نمو الائتمان للقطاع الخاص. وقادت القروض الشخصية نمو الائتمان المصرفي (7.8%)، حسب الأرصدة، مع تعافي نمو الائتمان العقاري في نهاية عام 2018 (0.7%)، مقارنة مع 4.4% عام (2017). وكان لعدم تجديد قانون الدين العام، المنتهية صلاحيته بنهاية عام 2017، الأثر في تراجع نمو الاستثمارات المصرفية. وكننتيجة لذلك أصبحت البنوك ثالث أكبر متلقي للقروض، خلال عام 2018، وكذلك ارتفعت استثمارات البنوك المحلية في الدخل الثابت الخليجي (كبديل عن الاستثمارات في الدخل الثابت المحلي، بسبب عدم تجديد القانون المذكور). واتجهت الودائع المصرفية نحو التباطؤ بالنمو (2.4%)، وتراجعت الودائع من الخارج (بنسبة 1.7%). ورغم ذلك فإن المتاح للتمويل لازال مستقراً (66% من مجموع الودائع هي وداائع لأجل).

ثم يتناول التقرير موضوع المخاطر الائتمانية، حيث تطورت جودة الأصول تطوراً ملموساً خلال السنوات الماضية، ووصل معدل القروض المتعثرة إلى أقل نسبة من إجمالي القروض (1.6%) مقابل (1.3%) على مستوى النشاط المصرفي المحلي. وتعتبر هذه النسبة أقل من تلك المحققة قبل الأزمة المالية، 2008 (وصلت النسبة عام 2009 إلى 11.5%). ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (المخصصات المتوفرة للقروض المتعثرة) والتي وصلت إلى (254%) مقابل (367.6%) على مستوى النشاط المصرفي المحلي. أما عن توزيع القروض المتعثرة إلى انخفاضها في أنشطة التجارة، والصناعة، والعقار، والتشييد.

وفيما يتعلق بالربحية فقد ارتفع صافي أرباح البنوك المجموعة ليصل إلى (18%) عام 2018 بالمقارنة مع (9%) عام 2017. وساهم في ذلك إيرادات الفوائد، مع انخفاض معدل التكلفة/الدخل. كما استمرت قدرة البنوك المحلية على امتصاص واستيعاب الخسائر، من خلال وصول معدل كفاية رأس المال إلى (18.3%) (أعلى من النسبة المطلوبة والبالغة 13%).

أما فيما يتعلق بتطورات أسواق النقد، والبورصة، فقد حدّد بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند (3%)، نفس المستوى السائد عام 2010، ولم يرتبط بسعر خصم الاحتياطي الفيدرالي، وبالشكل الذي يعكس الاستقلالية النسبية للسياسة النقدية بالدولة، وذلك بسبب ربط الدينار بسلة من العملات، من بينها الدولار الأمريكي.

كما أن رصيد الدين العام قد انخفض إلى (3.5) مليار دينار عام 2018، لعدم إصدار سندات دين حكومية منذ أكتوبر 2017، بفعل انتهاء أجل قانون الدين العام وعدم تجديده لغاية تاريخه. وقد شهد الدينار، خلال عام 2018، تراجعاً أمام الدولار الأمريكي بنسبة (0.5%)، وأمام الين الياباني بنسبة (2.6%). مع الارتفاع أمام الجنيه بنحو (0.5%)، وأمام اليورو بنسبة (3.6%). الأمر الذي يعكس وضع هذه العملات أمام الدولار.

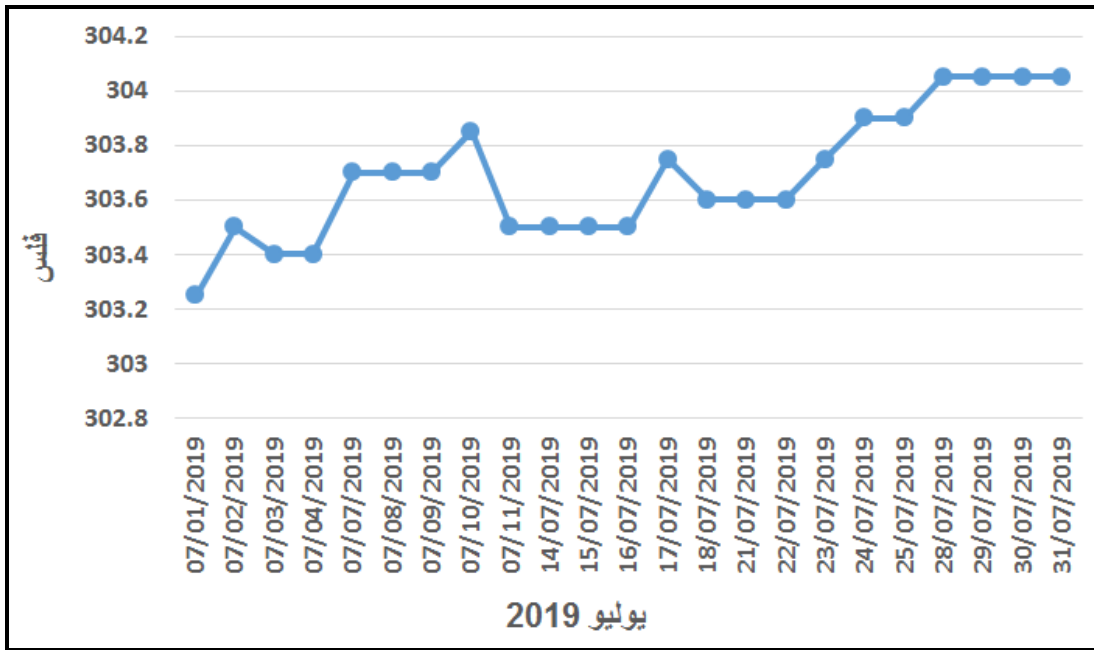
وسجّلت بورصة الكويت أرباحاً، عام 2018، مع إقبال مؤشر السوق العام بأرباح بلغت (5.2%)، ومؤشر السوق الأول بأرباح (9.9%)، مع خسائر في المؤشر الرئيسي (الشركات الصغيرة والمتوسطة) بنسبة (1.9%). مع أداء أفضل لقطاع البنوك. وشهد عام 2018 دخول البورصة ضمن "مؤشر فوتسي" FTSE للأسواق الناشئة. وبعد ثلاث سنوات من الركود في سوق العقار، شهد عام 2018 نمواً بالسوق بلغ (51.5%) في قيمة المبيعات.

وأخيراً تطرق تقرير الاستقرار المالي إلى نظم المدفوعات والتسويات، والتي شهدت تطوراً، وعلى شكل: أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع، والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (بوابة كي نت). وقد نمت قيمة المعاملات بهذه الأشكال الثلاث للتسويات، خلال عام 2018، بنحو (2.6%) و (14.3%) و (58.1%)، تبعاً. وتمثل المعاملات الإلكترونية حوالي (98.5%) من إجمالي المعاملات (الإلكترونية + الورقية). كما ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي بحوالي (13.1%)، وكذلك أجهزة نقاط البيع بحوالي (16.6%)، عام 2018. بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفروع المصرفية ليصل إلى (425) لنفس العام.

3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

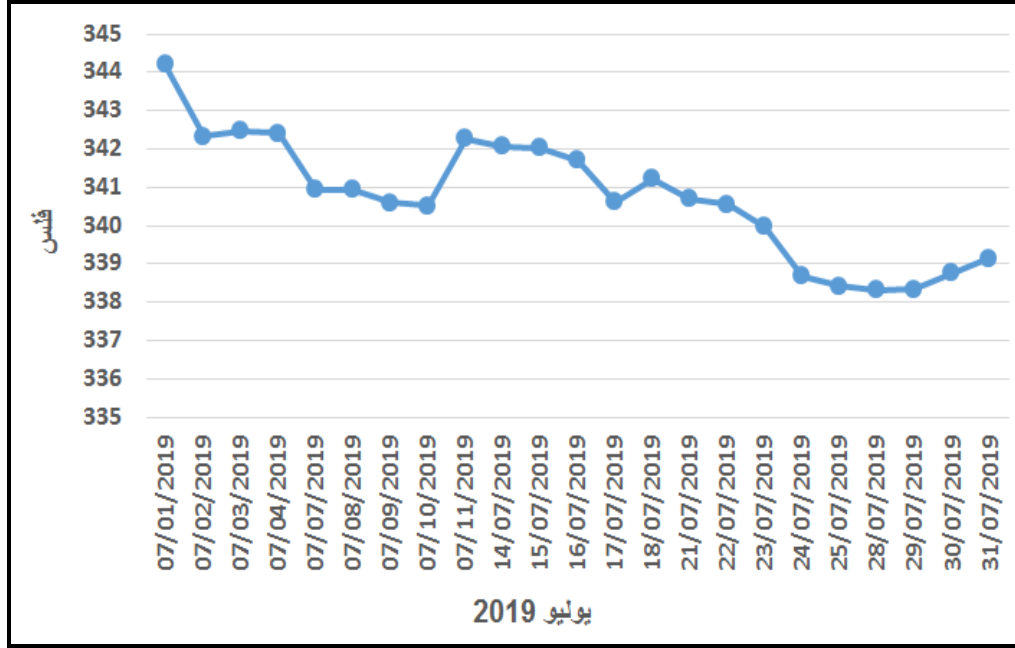
وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر يوليو 2019، إلى (304.5) فلس، وأقل سعر إلى (303.25) فلس. علماً بأن السعر وصل بداية الشهر إلى (303.25) فلس، وآخر الشهر إلى (304.05) فلس أي بارتفاع بلغ (0.26%). ويوضح الشكل (1) سلوك هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (1): سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – يوليو 2019



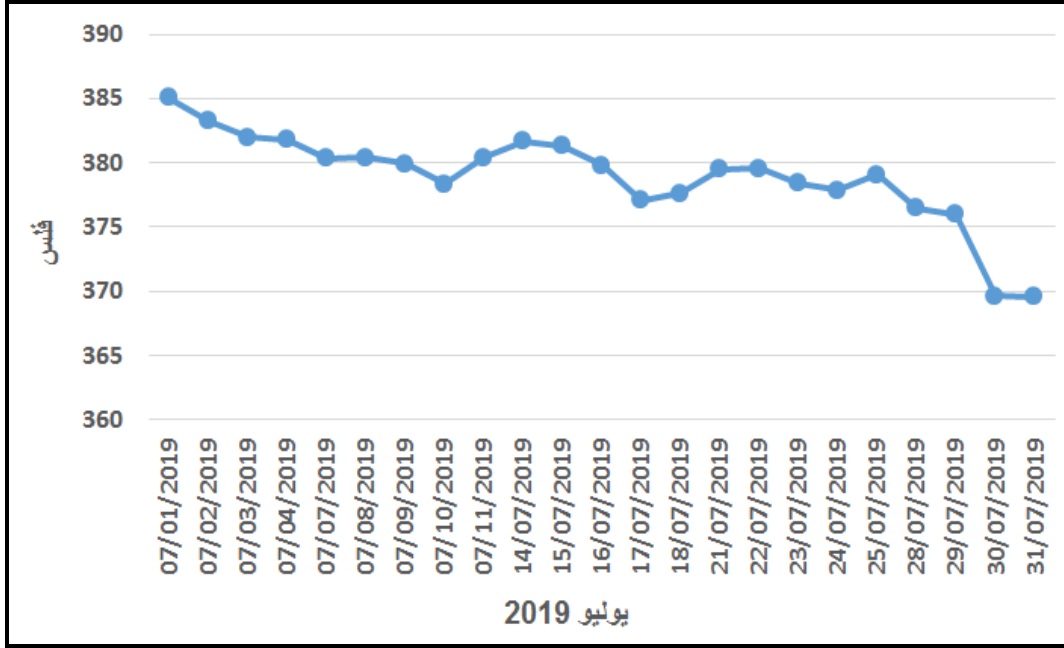
أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، فقد وصل إلى أعلى سعر خلال شهر يوليو 2019 والبالغ (344.204) فلس، وأقل سعر (338.316) فلس. علماً بأن السعر وصل بداية الشهر إلى (344.204) فلس، وآخر الشهر إلى (339.153) فلس، أي بنسبة انخفاض بلغت (-1.46%). ويوضح الشكل (2) سلوك هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (2): سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي – يوليو 2019



واتجه سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني إلى أعلى مستوى خلال شهر يوليو 2019، والبالغ (385.082) فلس، وأقل سعر (369.618) فلس. علماً بأن السعر وصل بداية الشهر إلى (385.082) فلس، وآخر الشهر (369.558) فلس، وبنسبة انخفاض (-4.0%). ويوضح الشكل (3) سلوك هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي – يوليو 2019



4.1 التطورات النقدية

كما يوضح الجدول (1) فقد شهد العرض النقدي (M2) ارتفاعاً طفيفاً، بين شهري مايو ويونيو 2019، بنسبة (1.9%). بالإضافة إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في البنوك بداخل الدولة بنسبة (2.5%)، وهو أمر مشجّع. بالإضافة إلى ارتفاع ودائع هذا القطاع بالعملة الأجنبية، أيضاً، وبنسبة (9%). أما ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية فقد شهدت انخفاضاً بنسبة (6.1%).

وبدأ بنك الكويت المركزي بإصدار حديث للاحتياطي الرسمي، ومكوناته. ويظهر من الجدول (1)، أيضاً، انخفاض طفيف في هذا الاحتياطي بنسبة (3.7%) تعود لانخفاض أحد مكونات الاحتياطي، وهو العملة والودائع بنفس النسبة. مع استقرار مكونات الاحتياطي الأخرى: الذهب النقدي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة.

أما فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً (6.0%)، الأمر الذي يشير إلى المزيد من تمويل عمليات القطاع الخاص التشغيلية. وتركز الائتمان في التشييد (90%)، والتجارة (40%)، والصناعة (34%)، مع انخفاض الائتمان الموجه للنفط والغاز (59.3%)، والخدمات العامة (53.1%)، والزراعة والصيد (39.3%).

في حين ارتفعت قيم إصدار السندات والتورق الجديد، بين شهري مايو ويونيو 2019، بنسبة (104%) لأجل ثلاث أشهر، وانخفض الإصدار لمدة ستة أشهر بنسبة (63.1%)، مع الاستقرار في حالة الأجل لسنة. بالإضافة إلى استقرار أسعار الفائدة على الودائع لمختلف الآجال. أما موجودات بنك الكويت المركزي فقد انخفضت بشكل طفيف (3.6%).

جدول (1): أهم المؤشرات النقدية، مايو- يونيو 2019

التغير النسبي (%)	2019		البند
	يونيو (مليون دينار)	مايو (مليون دينار)	
↑1.9	38999.6	38242.3	العرض النقدي (M2)
↑2.5	37114.9	36179.6	ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، لدى البنوك المحلية
↑9.0	2526.9	2316.2	ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية، لدى البنوك المحلية
↓6.1	6909.7	7365.4	ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية
↓3.7	11508.4	11951.5	الاحتياطيات الرسمية*:
0	31.7	31.7	الذهب النقدي
0	141.1	141.1	وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
0	563.2	563.2	حقوق السحب الخاصة
↓3.7	10772.4	11215.5	العملة والودائع
↑6.0	3217.9	3033.4	التسهيلات الائتمانية:
↑40.1	373.6	266.6	التجارة
↑34.0	171.8	128.2	الصناعة
↑90.0	253.5	133.4	التشييد
↓39.3	2.0	3.3	الزراعة والصيد
↓19.0	135.9	167.8	المؤسسات المالية غير المصرفية
↓1.6	802.1	815.9	التسهيلات الخاصة
↑3.2	1142.0	1106.4	العقار
↓59.0	41.8	102.2	نفط وغاز
↓53.1	52.1	111.1	خدمات عامة
↑22.5	243.2	198.5	أخرى
			سندات البنك المركزي والتورق (الإصدار الجديد):
↑104.1	490.0	240.0	3 أشهر
↓63.1	280.0	760.0	6 أشهر
0	28.0	28.0	12 شهر
↓3.6	10968.3	11382.9	إجمالي موجودات بنك المركزي
			أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل:
0	2.750	2.750	شهر
0	2.883	2.883	3 أشهر
0	3.008	3.008	6 أشهر
0	3.133	3.133	12 شهر

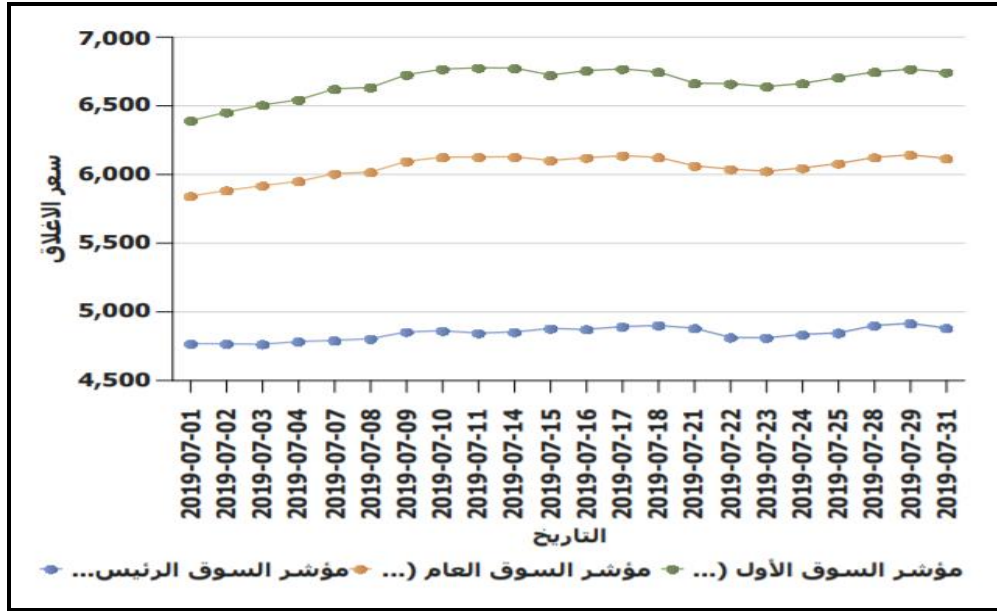
* مؤشر نقدي جديد تمت إضافته حديثاً من قبل بنك الكويت المركزي.

المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، جداول متعددة.

5.1 سوق الأوراق المالية

يعتبر أداء شهر يوليو 2019 أداءً ناجحاً، حيث أفضلت المؤشرات الثلاث بمكاسب. وسجل مؤشر السوق الأول ارتفاعاً يقدر بنحو (5.7%)، والمؤشر الرئيس بنحو (2.4%)، والعام بحوالي (4.8%). وقد دعم أداء هذه المؤشرات الثلاث أداء البنوك والشركات المسجلة بالبورصة المعلن فعلياً. وقد حققت الشركات المعلنة (64 شركة من إجمالي 175) أرباحاً مقدرة بنحو (813.2) مليون دينار. وتجاوزت هذه الأرباح نظيرتها في العام الماضي بحوالي (9%). ويوضح الشكل (4) أداء المؤشرات الثلاث خلال شهر يوليو 2019. علماً بأن مؤشر السوق الأول أقل عن (6,744.08) نقطة، والرئيس عن (4,881.61) نقطة، والعام عند (6,116.66) نقطة.

شكل (4): تطور سعر إغلاق مؤشرات السوق الثلاث
(يوليو 2019)



أما على المستوى القطاعي "كمياً" فقد هيمنت قطاعات "الخدمات المالية" حيث وصلت نسبة الكمية إلى الإجمالي إلى (48.5%)، يليه قطاع "البنوك" بنسبة تقدر بنحو (27.9%)، ثم العقار (12.1%)، والاتصالات (3.4%)، والصناعة (6.6%). أما على مستوى "القيمة" فقد تصدر قطاع "البنوك" (58.9%) من إجمالي القيمة، ثم "الخدمات المالية" (19.7%)، والبنوك (9.9%)، والاتصالات (6.7%).

6.1 معدل التضخم

وفقاً لتقديرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ارتفع معدل التضخم بمعدل (0.53%)، على أساس شهري، في شهر يونيو 2019، وارتفع بمعدل (1.06%)، على أساس سنوي. وتركزت الارتفاعات (على أساس شهري)، في النقل (3.64%)، ثم الترفيه والثقافة (2.82%)، والاتصالات (1.11%)، والتعليم (1.08%)، والصحة (1.02%)، أما على المستوى السنوي فقد تركزت الارتفاعات في: الاتصالات (5.41%)، والنقل (4.50%)، والترفيه والثقافة (3.79%)، والتعليم (2.43%)، والصحة (2.35%)، ويوضح الجدول (2) سلوك التغيرات بمعدل التضخم بين شهري مايو، ويونيو 2019.

جدول (2): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ومعدلات التضخم بين شهري مايو، ويونيو 2019 (%)

نسبة التغير %		يونيو 2019	مايو 2019	يونيو 2018	الأوزان weights	المجموعات الرئيسية		
السنوية	الشهرية							
▲	1.06	▲	0.53	114.1	113.5	112.9	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	0.65	▲	0.09	108.2	108.1	107.5	167.06	الأغذية والمشروبات
▲	1.00	-	0.00	130.7	130.7	129.4	3.33	السجائر والتبغ
▲	1.42	▲	0.66	106.8	106.1	105.3	80.33	الكساء وملبوسات القدم
▼	-0.78	▼	-0.26	115.0	115.3	115.9	332.12	خدمات المسكن
▲	1.96	▲	0.08	119.4	119.3	117.1	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	2.35	▲	1.02	108.7	107.6	106.2	14.80	الصحة
▲	4.50	▲	3.64	125.3	120.9	119.9	75.42	النقل
▲	5.41	▲	1.11	109.2	108.0	103.6	39.77	الاتصالات
▲	3.79	▲	2.82	109.5	106.5	105.5	38.45	الترفيه والثقافة
▲	2.43	▲	1.08	122.1	120.8	119.2	41.86	التعليم
▲	0.74	▲	0.83	121.9	120.9	121.0	34.15	المطاعم والفنادق
▲	0.09	▲	0.75	108.0	107.2	107.9	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.14	▲	0.61	115.3	114.6	114.0	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	1.97	▲	0.98	113.7	112.6	111.5	667.88	باستثناء خدمات السكن
▲	2.39	▲	1.23	115.5	114.1	112.8	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

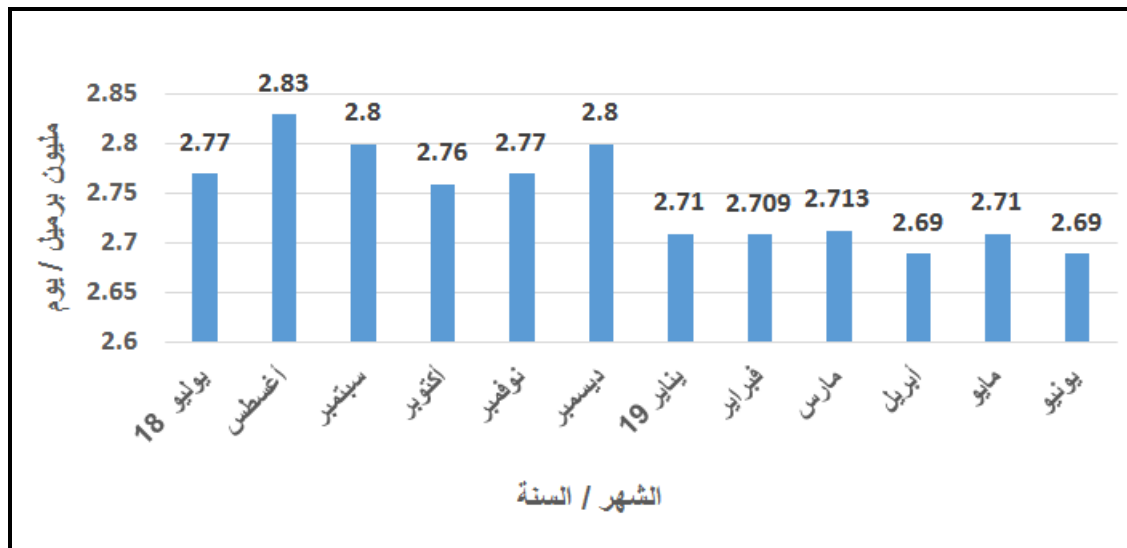
7.1 التطورات النفطية

وفقاً لمصادر غير مباشرة، والواردة بتقرير أوبك لشهر يوليو 2019، فإن إجمالي الإنتاج النفطي لمنظمة أوبك قد وصل إلى (29.830) مليون برميل/ يوم في شهر يونيو 2019، وبانخفاض قدره (68) ألف برميل/ يوم عن الشهر السابق، مايو. وتركّز أكبر إنتاج في المملكة العربية السعودية (9.813) مليون برميل/ يوم، ثم العراق (4.718) مليون برميل/ يوم، ثم الإمارات (3.083) مليون برميل/ يوم. وتركّز الانخفاض في كل من إيران (من 2.367 إلى 2.225 مليون برميل/يوم بين شهري مايو ويونيو 2019)، ثم ليبيا (من 1.170 إلى 1.113 مليون برميل/يوم)، ثم أنغولا (من 1.474 إلى 1.418 مليون برميل/ يوم). مع ارتفاع إنتاج كل من نيجيريا (من 1.726 إلى 1.855 مليون برميل/ يوم)، والمملكة العربية السعودية (من 9.687 إلى 9.813 مليون برميل/ يوم). أما في حالة دولة الكويت فقد انخفض إنتاجها النفطي خلال شهر يونيو ليصل إلى (2.690) مليون برميل/ يوم بالمقارنة مع شهر مايو السابق البالغ (2.710) مليون برميل/يوم. ويوضح الشكل (5) تطور الإنتاج النفطي لدولة الكويت خلال العام الماضي المنتهي في يونيو 2019.

شكل (5): تطور الانتاج النفطي لدولة الكويت

يوليو 2018 - يونيو 2019

(مليون برميل / يوم)

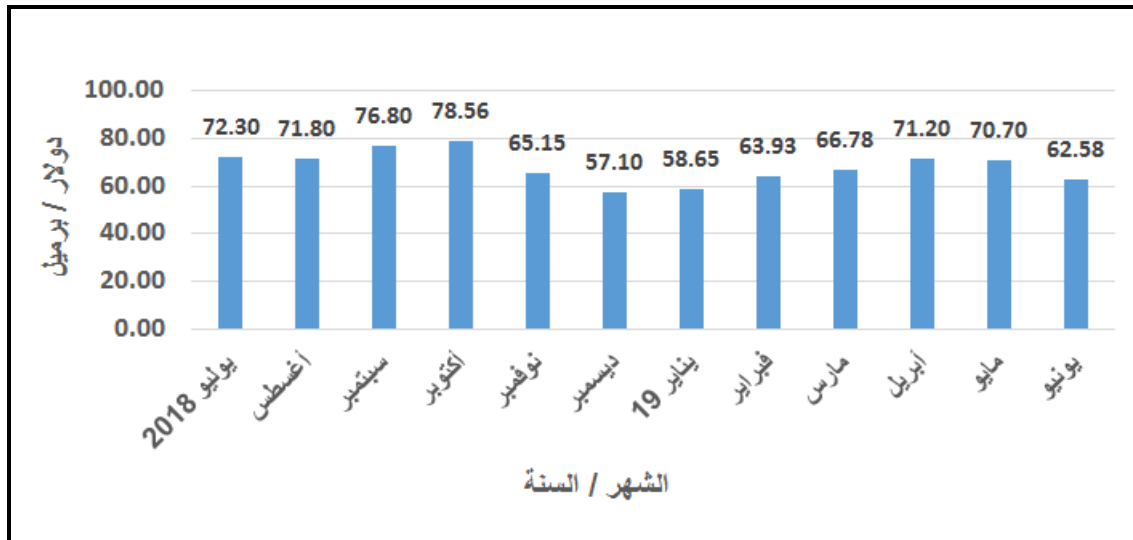


أما فيما يتعلق بالأسعار فقد انخفض سعر سلّة أوبك انخفاضاً شديداً بحوالي (7) دولار/ برميل، أو ما يعادل (10%)، على أساس شهري. وذلك للشهر الثاني على التوالي، وليصل السعر إلى (62.92) دولار/ برميل، وهو الأقل منذ يناير 2019. وذلك في ظل نمو اقتصادي عالمي مضغوط، وكذلك طلب متواضع عالمي على النفط. ومن ضمن العوامل الأخرى لانخفاض السعر هو عوامل صيانة مصانع التكرير الآسيوية، وضعف هوامش التكرير على الأسعار النفطية. أما في حالة دولة الكويت فقط وصل سعر تصدير برميل النفط المصدر، خلال شهر يونيو 2019، إلى (62.58) دولار/ يوم، مقارنة مع (70.07) دولار/ يوم خلال شهر مايو السابق. ويوضح الشكل (6) تطور سعر برميل النفط المصدر لدولة الكويت خلال العام الماضي المنتهي في يونيو 2019.

شكل (6): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

يوليو 2018 - يونيو 2019

(دولار/ برميل)



ومن ضمن المؤشرات الأساسية على تطورات أسعار النفط معدل النمو العالمي، حيث بقيت توقعات شهر يوليو 2019 الخاصة بهذا النمو عند (3.2%) للعام المذكور، بدون تغيير (إلا أن لجوء الولايات المتحدة لفرض ما يعادل 300 مليار دولار على الواردات الصينية قد يترتب عليه تأثيراً

سلبياً على هذا المعدل). علماً بأن معدل النمو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يتوقع انخفاضه عام 2020 إلى (1.6%) بالمقارنة مع (1.7%) لعام 2019. مع بقاء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لعام 2019 بدون تغيير عند (2.6%). ويعود السبب الرئيسي لهذا الخفض إلى اتفاق دول أوبك مع دول أخرى غير أعضاء في أوبك بخفض الإنتاج، لغاية الربع الأول من عام 2020. بالإضافة إلى الخفض غير المتوقع بإنتاج البرازيل، والنرويج، وروسيا في الربع الثاني من عام 2019. ويوضح الجدول (3) ملخصاً للعرض والطلب العالمي على النفط لعامي 2019 و 2020، وفقاً لتقديرات شهر يونيو 2019.

جدول (3): ملخص العرض والطلب العالمي على النفط

2019 و 2020 (مليون برميل/يوم)

التغير 2020/2019	2020	2019	
1.1	101.0	99.9	الطلب العالمي
2.5	66.9	64.4	عرض الدول غير الأعضاء في أوبك
0.1	4.9	4.8	الغاز الطبيعي المسال لأوبك
1.3 -	29.3	30.6	الفرق

المصدر: تقرير أوبك، يوليو 2019.

وشهد مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط التجاري ارتفاعاً بنحو (41.5) مليون برميل ليصل إلى (2,925) مليون برميل، وبارتفاع بلغ (96.8) مليون برميل عن نفس الفترة العام الماضي، وبنحو (25) مليون برميل أعلى من متوسط الأعوام الخمس الماضية. وتوضح بيانات شهر يونيو 2019 انخفاض المخزون الأمريكي من النفط التجاري بنحو (0.6) مليون برميل، وليصل إلى (1,307) مليون برميل. والذي يزيد بنحو (100.1) مليون برميل أعلى من المستوى السائد العام الماضي، وأعلى بنحو (61.1) مليون برميل عن متوسط السنوات الخمس الماضية.

وحسب توفر المعلومات الخاصة بشهر يونيو 2019، وصل الإنتاج الأمريكي من النفط الخام إلى حوالي (12.204) مليون برميل/ يوم (منه 450 ألف برميل/ يوم من ألاسكا)، بالمقارنة مع (10.672) مليون برميل/ يوم في يونيو 2018. أما المنتجات البترولية المسوّقة للسوق المحلي فقد وصلت، في يونيو 2019، إلى (21.013) مليون برميل/ يوم، بالمقارنة مع (20.705) مليون برميل/ يوم في يونيو 2018.

وأخيراً، شهد عدد معدّات حفر آبار النفط ارتفاعاً، على مستوى العالم، بنحو (39) حفّارة خلال شهر يونيو بالمقارنة مع شهر مايو 2019. بلغت حصة أوبك منها (2) حفّارة، والدول غير الأعضاء بأوبك (37) حفّارة. وتركز الارتفاع، ضمن دول أوبك في الإكوادور (4) حفّارة، والسعودية (3) حفّارة، وفنزويلا (2) حفّارة، والإمارات (1) حفّارة. مع انخفاض (6) حفّارة في الجزائر، و(2) حفّارة في العراق. واستقر العدد في بقية الدول. أما الدول غير الأعضاء في أوبك فقد تركّز الارتفاع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (35) حفّارة، وبشكل خاص في كندا (43) حفّارة، مع انخفاض (16) حفّارة في الولايات المتحدة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية

1.2 تطورات الميزانية العامة السعودية

اتجهت الميزانية، في الربع الثاني من عام 2019، إلى (العجز)، ليصل إلى (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل (33.5) مليار ريال. وذلك بعد أن سجّلت الميزانية (فائضاً) في النصف الأول من عام 2019. وهذا العجز أكبر من المسجّل في الربع المناظر، الثاني، من العام الماضي.

وقد ارتفع الإنفاق بنحو (35.2%) على أساس ربعي، و(4.7%) على أساس سنوي، مع الارتفاع الإنفاق الاستثماري بأكثر من الضعف قياساً بالربع الأول من عام 2019، وبنحو (27%) على أساس سنوي. أما الإنفاق الجاري فقد ارتفع بنحو (24%)، على أساس ربعي، وذلك بفعل ارتفاع الإعانات والمنح بالإضافة إلى ارتفاع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. في حين نمت

الإيرادات العام بنحو (6.2%)، أيضاً، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية بحوالي (5%) على أساس سنوي في الربع الثاني. كما انخفض معدل نمو دخل الاستثمارات.

2.2 أفاق الاقتصاد الخليجي 2020/2019

وفقاً لتحليل بنك الكويت الوطني فإن معدل النمو الحقيقي لبلدان مجلس التعاون يتوقع أن ينخفض إلى (1.7%) بعد أن كان (2.1%) لعام 2018، فعلياً. وذلك يعود إلى معدل نمو الناتج النفطي السلبي (-0.4%) لعام 2019 بعد أن كان (1.5%) عام 2018. أما معدل النمو غير النفطي فيعتقد البنك بتحسنة عام 2019 ليصل إلى (2.9%) بعد أن كان (2.7%) عام 2018. بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم عام 2019 (-0.7%) بعد أن كان (2.4%) عام 2018. وتدهور عجز الميزانية العامة لتصل إلى (-4.3%) من الناتج عام 2019، بعد أن كان العجز (-3.6%) عام 2018. أما رصيد الحساب الجاري، كنسبة من الناتج، فيتوقع أن يصل إلى (6.8%) عام 2019 بعد أن كان (8.1%) عام 2018.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 الصين والعالم

أصدر معهد ماكينزي العالمي تقريراً، 168 صفحة، منتصف يوليو 2019، عن "الصين والعالم". وخلص التقرير أن الاقتصاد الصيني أصبح يمثل أول اقتصاد، باستخدام سعر صرف القدرة الشرائية (أو ما يعرف بالدولار الدولي). إلا أنه، بنفس القدر لم يندمج بالكامل مع الاقتصاد الدولي، رغم أنه كان يمثل البلد الأول في حجم التجارة الدولية عام 2013. ووفقاً للرقم القياسي لـ "معهد ماكينزي" الخاص بدرجة التعرّض للاقتصاد الدولي، يفوق اعتماد العالم على الاقتصاد الصيني نظيره اعتماد الصين على العالم. ويبرر ذلك باعتماد الصين، بشكل أساسي على دور الاستهلاك الخاص في النمو (حيث يمثل حوالي 60%). ويتفاوت تعرّض الاقتصاد العالمي للاقتصاد الصيني، وفقاً للقطاع والإقليم الاقتصادي. وذلك وفقاً لتقرير المعهد الذي شمل (20) قطاع، و(73) بلد.

وتتصف التكنولوجيا الصينية وما يرتبط بها من سلاسل قيمة Technology Value Chains بالترابط القوي مع بقية أنحاء العالم. وتبيّن أنه ضمن حوالي (81%)، تمثل (11) فئة تكنولوجية، هناك (90%) من التكنولوجيات مستخدمة في الصين، وتتبع النظم القياسية العالمية. ورغم تطور النمو الهائل في الصين، إلا أنها لازالت تستورد مكونات أساسية مثل الروبوت، ووسائل النقل الكهربائية.

ويعتبر اختراق الشركات متعددة الجنسية السوق الصيني الاختراق المناظر لهذه الشركات للسوق الأمريكي، إلا أن هذه الشركات بدأت في مواجهة منافسة من قبل المنتجين الصينيين حالياً. فمن ضمن (30) فئة استهلاكية تسيطر الشركات المتعددة الجنسية على (11) فقط. وهناك تطوران يدعمان الطلب على المنتجات المنتجة من هذه الشركات، والمنتجة محلياً، وهما: طلب المستهلكين الصينيين على السلع والخدمات ذات النوعية المرتفعة، وارتفاع عدد المسافرين الصينيين للخارج، حيث وصل إلى (150) مليون عام 2018، وبنمو سنوي بلغ (13%) منذ عام 2010.

ويشير التقرير إلى عدد من مؤشرات اندماج الصين مع بقية أنحاء العالم مع تأكيده على أهمية إنجاز المزيد. ومن هذه المؤشرات: تبلغ حصة الصين (11%) من التجارة الدولية بالسلع و(6%) بالخدمات، ويمثل الصين المرتبة الثانية عالمياً في الإنفاق على البحث والتطوير، وهناك (802) مليون مستخدمين للإنترنت، وتنفق الصين حوالي (45%) من الاستثمارات العالمية في مجال البيئة (رغم أنها مصدر 28% من انبعاثات الكربون)، وفي مجال الثقافة تمثل الصين أكبر شبك تذاكر بالعالم (إلا أنها تمثل ثلث ما تصدره كوريا الجنوبية من دراما تلفزيونية).

2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

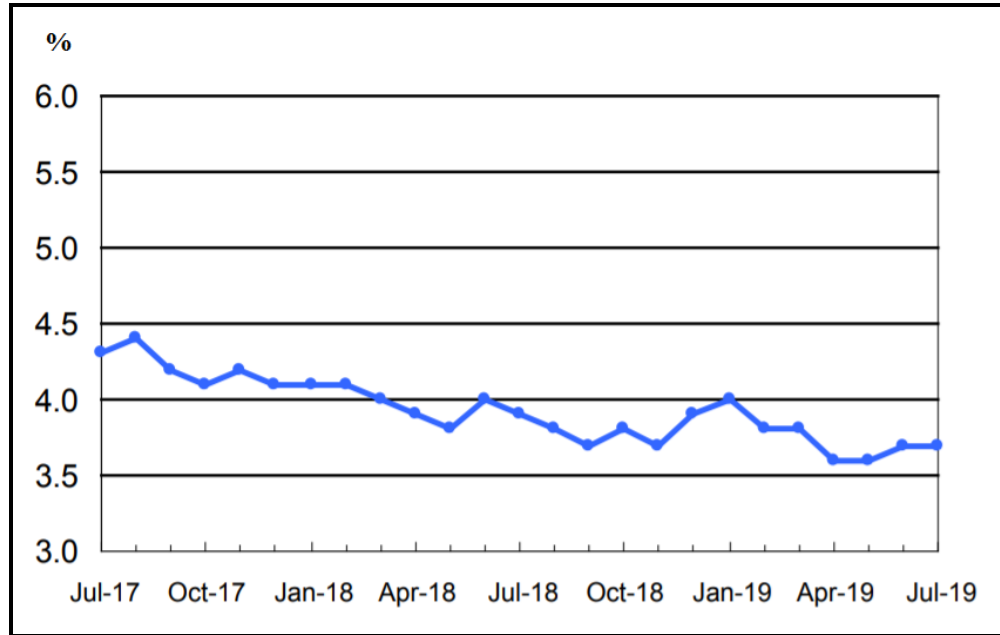
1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

أعلن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي تقديراته لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2019 "التقدير المتقدم". وحدّد المعدل عند (2.1%)، على أن يعدّل هذا التقدير خلال الإصدارات المحدّثة القادمة. ويعكس هذا التقدير المساهمة الإيجابية للإنفاق

وتركز معدل البطالة، خلال شهر يوليو، ضمن فئة المراهقين (12.8%)، ثم السود (6.0%)، واللاتينيين (4.5%)، وبالغين من الذكور، والإناث (3.4% لكل منهما)، والبيض (3.3%)، والآسيويين (2.8%). مع أكبر عدد من العاطلين ضمن فترة أقل من (5) أسبوع (حوالي 2.0 مليون)، ثم فترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 1.8 مليون)، ثم فترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 1.4 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 959 ألف). ويوضح الشكل (2) تطور معدل البطالة المعدل موسمياً خلال العامين الماضيين المنتهي في يوليو 2019.

شكل (2): تطور معدل البطالة

خلال الفترة يوليو 2017 – يوليو 2019



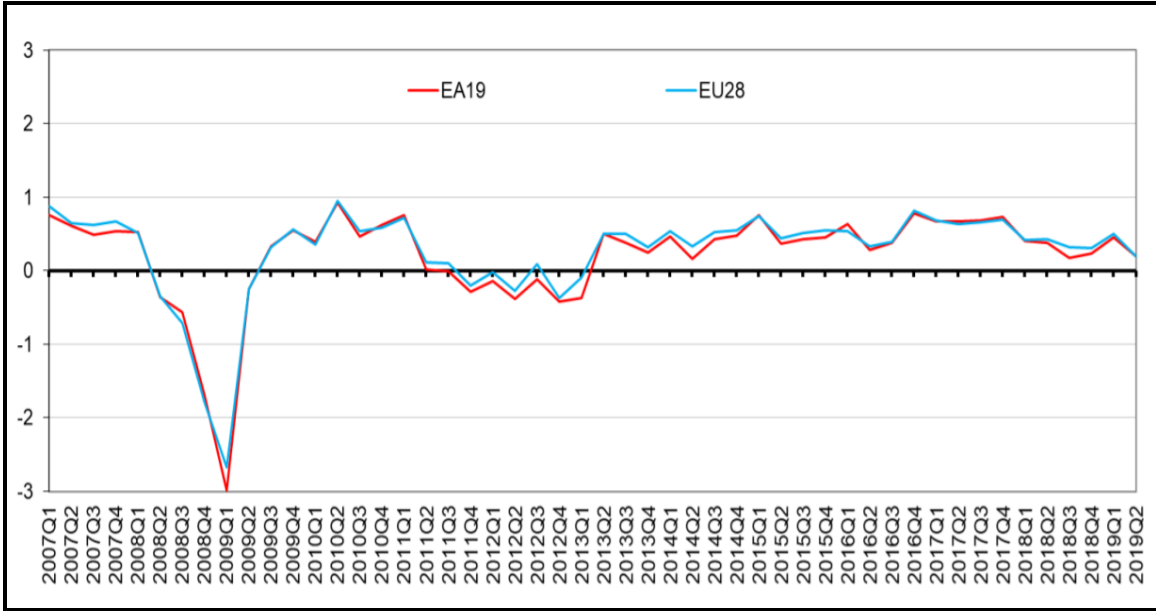
3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو هذا الناتج، المعدل موسمياً، في منطقة اليورو (EA19) بنحو (0.2%)، ونفس المعدل في المجموعة الأوروبية (EU28)، في الربع الثاني من 2019، مقارنة مع الربع السابق.

علماً بأن معدل النمو ارتفع في الربع الأول بنحو (0.4%) في منطقة اليورو، و(0.5%) في المجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (3) مقارنة معدلات النمو في المجموعتين من الدول، على أساس ربعي، خلال الفترة (2007 – 2019).

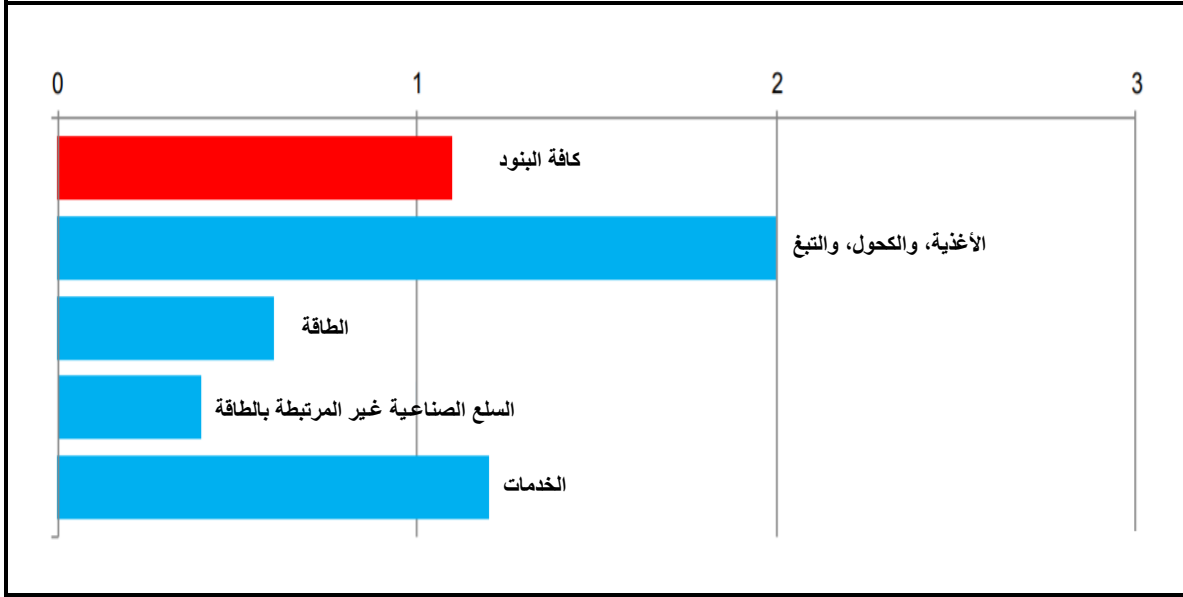
شكل (3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدّل موسمياً لمنطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية خلال الفترة الربع الأول 2007 – الربع الثاني 2019 (%)



2.3.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي أن يصل معدل التضخم، في منطقة اليورو، في يوليو 2019 إلى (1.3%). مع تركّز هذا المعدل في مجموعات الأغذية، والمشروبات الروحية، والتبغ (2.0% مقارنة مع 1.6% في شهر يونيو من نفس العام). ثم تليها الخدمات (1.2% مقارنة مع 1.6%)، والطاقة (0.6% مقارنة مع 1.7%)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.4% مقارنة مع 0.3%). ويوضح الشكل (4) معدل التضخم للشهر المذكور، يوليو، حسب المجموعات.

شكل (4): معدل التضخم في منطقة اليورو حسب السلع والخدمات
يوليو 2019 (%)



4.3 تحديث صندوق النقد الدولي لمستجدات الاقتصاد العالمي

أصدر الصندوق في 23 يوليو 2019، تحديثه لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook Update. وأكد على أن النمو العالمي لا يزال ضعيفاً. حيث واصلت الولايات المتحدة وضع القيود الجمركية ضد الواردات الصينية، مع تجنب المزيد من التصعيد بعد قمة العشرين التي عقدت في اليابان، يونيو 2019. بالإضافة إلى العامل الخاص لعدم اليقين من آلية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واستمرار تصاعد المخاطر الجيوسياسية، والتي كان لها تأثير سلبي على أسعار النفط.

وبناء على هذه التطورات خفّض الصندوق معدل النمو العالمي بنحو 0.1% عن توقعاته الواردة في تقرير إبريل من العام الجاري. وتتجه أرقام الناتج المحلي الإجمالي، حتى الوقت الحالي من عام 2019، إلى التراجع، وكذلك معدل التضخم، بشكل عام، بالإضافة إلى تراجع الاستثمار، والطلب على السلع المعمّرة، سواء في البلدان المتقدمة، أو البلدان الناشئة. ولازالت الشركات

والقطاعات العائلية مترددة عن الإنفاق طويل الأجل. مع بطئ في التجارة الدولية المعتمدة أساساً على تجارة الآلات والسلع الاستهلاكية المعمّرة.

ويشير التحديث إلى دول مجلس التعاون، ضمن إقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (حسب تصنيف الصندوق للأقاليم الاقتصادية). حيث تقل تنبؤات معدل النمو لهذا الإقليم بنحو (0.5%) عن المعدل الوارد بتقرير إبريل 2019. مع توقع معدل النمو لهذا العام ليكون (1%) ثم يرتفع عام 2020 إلى (3%). ويعود ذلك للتأثير السلبي لدور الاقتصاد الإيراني في هذا الإقليم، وعدم استقرار الأوضاع في اليمن وسوريا. إلا أن التحسن المتوقع في معدل النمو غير النفطي في المملكة العربية السعودية يساهم في تحسين الآفاق في هذا الإقليم. ويوضح الجدول التالي ملخصاً لمعدلات النمو المتوقعة لعامي 2019 و 2020 بعد التحديث، ومعدل النمو الفعلي لعام 2018، والفرق بين توقعات آخر تقرير لآفاق الاقتصادية والتحديث.

جدول (1): توقعات معدلات النمو عالمياً، وإقليمياً

الواردة في تحديث آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2019 (%)

الفرق عن تقرير إبريل 2019		التوقعات			
2020	2019	2020	2019	2018	
0.1-	0.1-	3.5	3.2	3.6	العالم
0.0	0.1	1.7	1.9	2.2	البلدان المتقدمة
0.1-	0.3-	4.7	4.1	4.5	البلدان الناشئة، منها:
0.1-	0.1-	6.0	6.2	6.6	الصين
0.3-	0.3-	7.2	7.0	6.8	الهند
0.2-	0.5-	3.0	1.0	1.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
0.2-	0.9-	3.7	2.5	3.7	حجم التجارة الخارجية
2.3-	9.3	2.5-	4.1-	29.4	أسعار المواد الأولية (النفط)

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2019.